قياس دور اللامركزية المالية في علاج مشكلة الفوراق الاقليمية بالتطبيق علي مصر

إعداد

إيمان خيري السيد ابراهيم

مدرس مساعد بقسم الاقتصاد

كلية التجارة جامعة الزقازيق

الملخص

تكشف الدراسة عن دور اللامركزية المالية كألية أو وسيلة لعلاج أو التخفيف من مشكلة الفوراق الإقليمية (التفاوتات بين الأقاليم)، كما توضح مدى الجهد المبذول لتقليل الفوارق بين المحافظات المصرية، أيضا معرفة المستوى الحالى لتحول مصر من المركزية إلي اللامركزية المالية. لذلك تستخدم الدراسة بيانات Panel data في الفترة من 2006/2005 الي 2018/2017 لـ27 محافظة في مصر بإجمالى 351 مشاهدة، والتى تم الحصول عليها من المنظمات المحلية المختلفة كالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة المالية لدراسة أثر اللامركزية المالية علي الفوراق الإقليمية باستخدام نموذج Fixed effects model، وقد تم قياس الفوارق الإقليمية باستخدام مؤشر معامل الإختلاف المرجح-وليامسون (Coefficient of Variation Williamson) (CVw) ليمثل المتغير التابع ، أما المتغير المستقل فقد استخدمت الدراسة ستة مؤشرات تعبر عن المستوى الحالى للامركزية المالية، ومستوى الخلل الرأسى والأفقى و تمثلت في (النفقات المحلية كنسبة من إجمالى النفقات - والإيرادات المحلية كنسبة من إجمالى الإيرادات-التحويلات الحكومية كنسبة من إجمالى النفقات المحلية-التحويلات الحكومية كنسبة من إجمالى الإيرادات المحلية- نصيب الفرد من النفقات المحلية- نصيب الفرد من الإيرادات المحلية) .

و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المؤشرات الرئيسية للامركزية المالية والفوراق الإقليمية ويمكن تفسيرهذه العلاقة بوجود مناطق ومحافظات مختلفة توفر خليط مختلف من السلع والخدمات وهو ما يدفع بعض الحكومات المحلية لمحاولة أبعاد السكان المحليين وخاصة الأسر الفقيرة عن مناطقهم الأصلية مما يساعد في زيادة التفاوتات الإقليمية، أيضاً عدم تخصيص مستوي مرتفع من الإنفاق بشكل لامركزي للتوسع في الخدمات التي تحسن أوضاع المحافظات و تخصيص جزء ضئيل من الموارد المحلية الجديدة للإنفاق الاستثماري ، أيضا تقييد قدرة المحافظات علي زيادة مواردها اللازمة توجيهها لصالح المقيمين في المحافظات. ومن الناحية الأخري كشفت الدراسة علي أن نصيب الفرد من النفقات المحلية ؛ له تأثير سلبى على الفوارق الإقليمية عند مستوى معنوية 1% بمعني أن زيادة نصيب الفرد من النفقات المحلية بجنية واحد سوف تؤدى إلى إنخفاض الفوارق الإقليمية بين المحافظات معبراً عنها بإنخفاض معامل الإختلاف المرجح لوليامسون فى الأجل الطويل بمقدار (0.0000871) درجة فى المتوسط، ، وبالمثل وجد أن هناك تأثير سلبى لنصيب الفرد من الإيرادات المحلية على الفوارق الإقليمية، فزيادة نصيب الفرد من الإيرادات المحلية بجنية واحد سوف يؤدى إلى إنخفاض الفوارق الإقليمية بين المحافظات فى الأجل الطويل بمقدار (0.00033) درجة، ايضاً و بقياس أثر الخلل الرأسى للامركزية المالية معبراً عنها بالتحويلات الحكومية (كنسبة من الإيرادات المحلية) ، وجد انها ذات تأثير سلبى على الفوارق الإقليمية عند مستوى معنوية 1%. وهذه النتائج تعطي بصيص من الأمل لإحتمالية أن تؤدى زيادة اللامركزية المالية فى الحد من الفوارق الإقليمية فى مصر، ولكن الأمر يتطلب مزيد من الجهد مع العمل على زيادة تطبيق اللامركزية لكى ترتفع النفقات والإيرادات المحلية بوتيرة أسرع أو على الأقل مماثلة لوتيرة زيادة إجمالى النفقات والإيرادات فى مصر، حتى ترتفع نسبة النفقات والإيرادات المحلية من إجمالى النفقات والإيرادات.

الكلمات المفتاحية: اللامركزية المالية، الفوراق الإقليمية، Fixed effects model

Abstract

The study reveals the role of fiscal decentralization as a mechanism or means to treat or mitigate the problem of regional disparities (inter-regional disparities), as well as the extent of the effort exerted to reduce the differences between the Egyptian governorates, as well as knowing the current level of Egypt's transformation from central to fiscal decentralization. Therefore, the study uses Panel data from 2005/06 to 2017/2018 for 27 governorates in Egypt with a total of 351 views, which were obtained from various local organizations such as the Central Agency for Public Mobilization and Statistics and the Ministry of Finance to study the effect of fiscal decentralization on regional papers using the Fixed model effects model, and regional differences were measured using the Coefficient of Variation Williamson (CVw) index to represent the dependent variable. As for the independent variable, the study used six indicators that express the current level of fiscal decentralization, and the level of vertical and horizontal imbalance. In (local expenditures as a percentage of total expenditures - and local revenues as a percentage of total revenues - government transfers as a percentage of total domestic expenditures - government transfers as a percentage of total local revenues - per capita share of local expenditures - per capita share of local revenues).

The study found that there is a positive relationship between the main indicators of fiscal decentralization and regional papers, and this relationship can be explained by the existence of different regions and governorates that provide a different mixture of goods and services, which drives some local governments to try to distance the local population, especially poor families, from their original areas, which helps in increasing regional disparities. Also, not to allocate a high level of spending in a decentralized way for the expansion of services that improve the conditions of the governorates and allocate a small part of the new local resources for investment spending, as well as restricting the ability of the governorates to increase their necessary resources and direct them to the benefit of residents in the governorates. On

the other hand, the study revealed that the per capita share of local expenditures has a negative impact on regional differences at a level of 1% morale, meaning that increasing the per capita share of local expenditures by one pound will lead to a decrease in regional differences between governorates, expressed by a decrease in the coefficient of likely difference for Williamson in the term In the long term, by (0.0000871) degrees on average, and similarly, it was found that there is a negative impact of the per capita share of local revenues on regional disparities. An increase in the per capita share of local revenues by one pound will lead to a decrease in regional differences between governorates in the long term by (0.00033) degrees. Also, by measuring the effect of the vertical imbalance of fiscal decentralization expressed in government transfers (as a percentage of local revenues), it was found that they have a negative impact on regional differences at the level of 1% significance. These results give a glimmer of hope for the possibility that increased financial decentralization will reduce regional disparities in Egypt, but it requires more effort with work to increase the application of decentralization in order for local expenditures and revenues to rise at a faster rate, or at least similar to the pace of increasing total expenditures and revenues in Egypt. , So that the proportion of local expenditures and revenues out of total expenditures and revenues increases..

key words

Fiscal Decentralization, Regional disparities, Fixed Effects Model

مقدمة

تعتبر مشكلة الفوراق الإقليمية ، هي المشكلة الأساسية أو المحورية بمجال التنمية الإقليمية في مصر، والناشئة عن المركزية الشديدة في جميع مجالات الدولة من الناحية الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والعمرانية ، وتركز التنمية في أقاليم ومناطق معينة وخصوصاً المحافظات الحضرية الأكثر نمواً مثل (القاهرة –الإسكندرية) ، والاهمال الشديد لمناطق أخري مثل شمال وجنوب ووسط الصعيد (الأقاليم الأقل نمواً).

لذلك جاء التفكير للتحول إلي اللامركزية المالية وهي عملية يتم بموجبها نقل مسئوليات الإيرادات والنفقات (الحق في فرض وجمع الضرائب بشكل مستقل ويتم علي ضوئها نقل مجالات تركيز النفقات) من المستويات المركزية إلي المستويات الإقليمية والمحلية ، ومن المثير للجدل فيما يخص اللامركزية المالية هو دورها في علاج مشكلة الفوراق الإقليمية ، وبمراجعة الأدبيات يتضح أن موضوع اللامركزية المالية وتأثيرها علي الفوراق الإقليمية من الموضوعات التي اختلفت حولها الآراء النظرية والدراسات العملية أو التطبيقية ، فبالنسبة للآراء المؤيدة للعلاقة الموجبة ، وجدت أن جزء كبير من الموارد المحلية ينفق علي الأجور والرواتب بدلاً من الاستثمار في التنمية و رأس المال والبنية التحتية ، وأن ممارسات الإدارة المحلية لا تستجيب لتفضيلات المواطنين . وقد أمكن تقسيم الدراسات التجريبية حول تاثير اللامركزية المالية علي التفاوتات أو الفوراق الإقليمية إلي دراسات حالة مستوي دولة واحدة أو دراسات حالة علي مستوي البلدان النامية أو علي مستوي البلدان المتقدمة أو تشمل كل منهما (lessman,2012) واتضح أنه في سياق دراسات الحالة علي مستوي دولة واحدة وجد أن اللامركزية المالية زادت من الفوارق الإقليمية في كولومبيا (Bonet,2006)، وفي الفلبين (Silva,2005)، وفي حين أنها خفضت الفوارق الإقليمية في عينة من الإتحاد الأوروبي (Ezcurra and Pasucal,2008) ودول منظمة التعاون الدولي OECD(Lessmann,2006)، و في التحليل عبر البلدان غير المتجانسة فقد وجد أن اللامركزية المالية تزيد من الفوراق الاقليمية في البلدان الأكثر فقراً ، أما في البلدان الغنية فتاثيرها إما محايد أو أنه يميل إلي تقليص الفوراق الاقليمية (lessman,2012).

لذلك لا يوجد نموذج متكامل حول العلاقة المباشرة بين اللامركزية المالية والفوارق الاقليمية بل مجموعة من الفرضيات حول العلاقات والآثار غير المباشرة والتي اختلفت حولها الدراسات العملية والتفسيرات النظرية.

مشكلة البحث

إن بداية ظهور مشكلة الفوراق الإقليمية في مصر كان مع ظهور فكر المركزية والتي استندت علي تنمية عاصمة الدولة والمدن الكبري المحيطة بها، كما أنها أيضا مرتبطة بجوانب أخري مثل اهمال البعد المكاني في التنمية والتركيزعلي البعد القطاعي (صناعة-تجارة-زراعة000الخ) ، كما أنها مرتبطة بجانب اخر علي درجة كبيرة من الأهمية وهو قضية الادارة المحلية، ومن هنا وجدنا الميزة الأساسية للامركزية المالية وتكمن في أنه (إذا كانت الحكومات المحلية هى الأقرب للسكان أو الشعب من الحكومة المركزية فمن الأولى أن تكون الحكومات المحلية هى فى مكانة أو وضع أفضل لتصميم وتقديم الخدمات العامة وتخصيصها لمزيد من الاستثمارات حتي تمكنها من النهوض بالأقاليم أو المحافظات المتخلفة) .

<u>وبالتالى تتضح مشكلة الدراسة في الاجابة علي التساؤل التالي :</u>

هل تساهم اللامركزية المالية في الحد من مشكلة الفوارق الإقليمية في مصر؟

الدراسات التجريبية:

يركز هذا الجزء علي العلاقة بين اللامركزية المالية والفوراق الاقليمية من خلال عرض نتائج الدراسات التالية :

1- دراسة (Less Mann(2012 بعنوان " Regional inequality and decentralization: an empirical analysis"

استخدم Less Mann بيانات cross-section and panel data في الفترة من 1980 إلي 2009 لـ 54 دولة (مراحل مختلفة من التنمية) لدراسة أثر اللامركزية المالية علي الفوراق الإقليمية وقد استخدم طريقة (Fixed Random Effects) في قياس العلاقة، وحيث استخدم مؤشرات اللامركزية المالية (الإنفاق المحلي إلي الإنفاق العام -الإيراد المحلي إلي الإيراد العام -الضرائب المحلية إلي الإيراد العام - مؤشرات عدم التوازن الرأسي مثل التحويلات الحكومية إلي الإنفاق العام) كمتغيرات مستقلة ، بينما استخدم the population-weighted coefficient_ of variation (WCV) كمتغير مستقل ليعبر عن الفوراق الإقليمية واستخدم كل من (عدد السكان- معدل البطالة - معدل نمو الاستثمارات-الانفتاح التجاري) كمتغيرات مساعدة (ضابطة) وقد توصل إلي وجود علاقة سالبة بين اللامركزية المالية والفوارق الإقليمية في الدول مرتفعة الدخل (الدول المتقدمة) و تأثير إيجابي بين اللامركزية المالية والفوراق الإقليمية في الدول منخفضة الدخل (الدول النامية). وارجع Less Mann العلاقة الطردية للامركزية المالية والفوراق الإقليمية في الدول النامية إلي أنه في ظل

اللامركزية المالية توجد مناطق مختلفة بها مجموعة مختلفة من السلع والخدمات العامة مما قد يدفع بعض الحكومات المحلية لمحاولة إبعاد الأفراد والأسر الفقيرة من المحافظات أو المقاطعات التي يسكنونها إلي المحافظات الأكثر تقدماً مما وجد في تلك الحالة أن اللامركزية المالية تعزز من الفوراق الإقليمية داخل البلدان النامية.

2- دراسة (Rodriguez-pose and Ezcurra(2009 بعنوان" Does decentralization matter for regional disparities? (across country analysis)

استخدم Rodriguez-pose and Ezcurra بيانات panel data في الفترة من 1990 إلي 2005 لـ26 دولة منهم 19 دولة متقدمة و7 دول نامية لدراسة هل اللامركزية المالية مهمة للقضاء علي الفوارق الاقليمية أو التخفيف من حدتها، وقد استخدم طريقة Robust Varianc Matrix Estimator في قياس العلاقة بينهم ، وقد استخدم (الإنفاق المحلي إلي إجمالي الإنفاق العام) كتغير تابع ليعبر عن درجة اللامركزية المالية في مجموعة الدول المختارة ، وأما المتغير المستقل استخدم (the population-weighted coefficient_ of variation(WCV ليعبر عن الفوارق الإقليمية، أيضا استخدم مجموعة من المتغيرات الضابطة أو المساعدة وهي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، عدد السكان، الانفتاح التجاري، الإنفاق المحلي إلي الناتج المحلي الإجمالي) وقد توصل إلي وجود علاقة سالبة بين اللامركزية المالية والفوارق الاقليمية في الدول المتقدمة و وجود علاقة طردية بين اللامركزية المالية والفوراق الإقليمية في الدول الدول النامية بسبب ضعف المؤسسات المحلية داخل حكومات الدول النامية مما أفسح المجال للفساد والإستغلال لكل من الطبقة البيروقراطية والنخب واستبعاد السكان المحليين الذين يتمتعون بمستوي معيشي منخفض من أجندة صنع القرار.

3- دراسة Ezcurra and Pascual (2008) بعنوان" Fiscal decentralization and regional disparities: evidence from several European Union countries

استخدم Ezcurra and Pascual بيانات panel data في الفترة من 1980 الي 1999لـ 12 دولة من دول الإتحاد الأوروبي لدراسة العلاقة بين اللامركزية المالية والفوارق الإقليمية ، وقد استخدم طريقة المربعات الصغري العادية (OLS) في قياس العلاقة بينهم ، وقد استخدم (الإنفاق المحلي إلي إجمالي الإنفاق العام) كتغير تابع ليعبر عن درجة اللامركزية المالية في مجموعة الدول المختارة ، وأما المتغير المستقل استخدم the population-weighted coefficient_ of variation (WCV)) ليعبر عن الفوارق الاقليمية، أيضا استخدم مجموعة من المتغيرات الضابطة أو المساعدة وهي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، عدد السكان، الانفتاح التجاري، الإنفاق

المحلي إلي الناتج المحلي الإجمالي) وقد توصل إلي أن نقل القوة المالية في أيدي الحكومات المحلية له تاثير سلبي علي الفوارق الاقليمية في تلك الدول المختارة، مما استنتجت الدراسة إلي أن اللامركزية المالية تعزز من التقارب الاقليمي داخل تلك الدول.

4- دراسة (Kyriacou et al) (2013) بعنوان" Fiscal decentralization and regional disparities: The importance of good governance.

استخدم Kyriacou et al بيانات cross-section and panel data في الفترة من 1984 إلي 2006 لـ 24 دولة من دول التعاون الدولي (OECD) لدراسة أثر اللامركزية المالية علي الفوراق الاقليمية وقد استخدم طريقة (Fixed Random Effects) في قياس العلاقة، وحيث استخدم مؤشرات اللامركزية المالية (الإنفاق المحلي إلي الإنفاق العام - الايراد المحلي إلي الإيراد العام) كمتغيرات مستقلة ، بينما استخدم (the population-weighted coefficient_ of variation (WCV) كمتغير مستقل ليعبر عن الفوراق الاقليمية واستخدم كل من جودة الحكومة (الفساد والقانون والنظام ،الجودة أوالبيروقراطية) ، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد ، الاستثمار العام والخاص والإنفاق العام الجاري والانفتاح التجاري ، رأس المال البشري كمتغيرات مساعدة (ضابطة) وقد توصل إلي أن اللامركزية المالية تقلل الفوارق في الدول ذات الجودة الحكومية العالية والعكس تؤدي لزيادة الفوارق في الدول ذات الجودة الحكومية الاقل.

5- دراسة (Ahmad Fawaiq Suwanan) (2009) بعنوان FISCAL DECENTRALIZATION AND REGIONAL DISPARITIES IN INDONESIA: A DYNAMIC PANEL DATA EVIDENCE

استخدم Ahmad FawaiqSuwanan بيانات panel data في الفترة من 2001 إلي 2008 لـ 33 محافظة في أندونيسيا لدراسة أثر اللامركزية المالية علي الفوراق الإقليمية وقد استخدم طريقة (Fixed Random Effects)) في قياس العلاقة، وحيث استخدم مؤشرات اللامركزية المالية (الإنفاق المحلي إلي الإنفاق العام -الإيراد المحلي إلي الإيراد العام) كمتغيرات مستقلة ، بينما استخدم (adjusted gini coefficient (adgini) كمتغير مستقل ليعبر عن الفوراق الاقليمية واستخدم كل من عدد السكان- معدل البطالة - معدل نمو الاستثمارات كمتغيرات مساعدة (ضابطة) وقد توصل إلي أن المحافظات التي تتمتع بدرجة عالية من اللامركزية تقل فيها الفوارق الإقليمية والعكس.

6- دراسة (SyawalZakaria(2013) بعنوان The Impact of Fiscal Decentralization toward Regional Inequalities in Eastern Region of Indonesia

استخدم SyawalZakaria بيانات panel data في الفترة من 2001 إلي 2010 لـ 16 محافظة من المنطقة الشرقية لأندونيسيا لدراسة أثر اللامركزية المالية علي الفوراق الاقليمية وقد استخدم طريقة (Fixed Effect Model (FEM) in panel في قياس العلاقة، وحيث استخدم مؤشرات اللامركزية المالية (الإنفاق المحلي إلي الإنفاق العام -الإيراد المحلي إلي الإيراد العام) كمتغيرات مستقلة ، بينما استخدم Williamson's Index method كمتغير مستقل ليعبر عن الفوراق الإقليمية واستخدم كل من معدل البطالة - معدل الاستثمار- النمو السكاني- مستوي المشاركة في التعليم كمتغيرات مساعدة (ضابطة) وقد توصل إلي أن المحافظات التي تتمتع بدرجة عالية من اللامركزية تقل فيها الفوارق الاقليمية والعكس.

7- دراسة (David Bartolini, et al) (2016) بعنوان FISCAL DECENTRALISATION AND REGIONAL DISPARITIES

استخدم David Bartolini et al بيانات cross-section and panel data في الفترة من 1995 إلي 2011 لـ 30 دولة من دول التعاون الدولي (OECD) لدراسة أثر اللامركزية المالية علي الفوراق الاقليمية وقد استخدم طريقة Fixed Random Effects)) في قياس العلاقة، وحيث استخدم مؤشرات اللامركزية المالية (الإنفاق المحلي إلي الإنفاق العام -الإيراد المحلي إلي الإيراد العام) كمتغيرات مستقلة ، بينما استخدم Gini index of regional disparities) كمتغير مستقل ليعبر عن الفوراق الإقليمية واستخدم كل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي-الإنفاق الحكومي-رأس المال البشري-الإنفتاح التجاري- التركز السكاني-الدين العام كمتغيرات مساعدة (ضابطة) وقد توصل إلي أن اللامركزية المالية تقلل الفوارق الاقليمية.

8- دراسة JevuksMatheus de Araújo (2014) بعنوان " Fiscal decentralization and regional inequality in Brazil"

استخدم JevuksMatheus de Araújo بيانات panel data في الفترة من 1995 إلي 2014 لـ 27 محافظة في البرازيل لدراسة أثر اللامركزية المالية علي الفوراق الاقليمية وقد استخدم طريقة (Fixed Random Effects) في قياس العلاقة، وحيث استخدم مؤشرات اللامركزية المالية (الإنفاق المحلي إلي الإنفاق العام -الإيراد المحلي إلي الإيراد العام -الضرائب المحلية إلي الإيراد العام- مؤشرات عدم التوازن الرأسي مثل التحويلات الحكومية إلي الإنفاق العام) كمتغيرات مستقلة ، بينما استخدم (the population-weighted coefficient_ of variation(WCV كمتغير مستقل ليعبر عن الفوراق الإقليمية واستخدم كل من (عدد السكان- معدل البطالة -معدل نمو الاستثمارات-

الانفتاح التجاري) كمتغيرات مساعدة (ضابطة) وقد توصل إلي أن اللامركزية المالية تقلل الفوارق الاقليمية .

9- "Fiscal Decentralisation and regional disparity: a panel data approach for OECD countries" Lessmann (2006) بعنوان

استخدم Less Mann بيانات cross-section and panel data في الفترة من 1980 إلي 2001 لـ 17 دولة (من دول التعاون الدولي) لدراسة أثر اللامركزية المالية علي الفوراق الاقليمية وقد استخدم طريقة المربعات الصغري(OLS) في قياس العلاقة، وحيث استخدم مؤشرات اللامركزية المالية (الإنفاق المحلي إلي الإنفاق العام -الإيراد المحلي إلي الإيراد العام -الضرائب المحلية إلي الإيراد العام كمتغيرات مستقلة ، بينما استخدم the population-weighted coefficient_ of variation) (WCV) كمتغير مستقل ليعبر عن الفوراق الاقليمية واستخدم كل من معدل البطالة - معدل الاستثمار-النمو السكاني-مستوي المشاركة في التعليم-مستوي مشاركة العمالة في الزراعة كمتغيرات مساعدة (ضابطة) وقد توصل إلي اللامركزية المالية تقلل الفوارق الاقليمية.

10-دراسة (Jaime Bonet)(2006) بعنوان Fiscal decentralization and regional income disparities: evidence from the Colombian experience

استخدم Jaime Bonet بيانات cross-section and panel data في الفترة من 1984 إلي 2000 في دولة كولومبيا لدراسة أثر اللامركزية المالية علي الفوراق الاقليمية وقد استخدم طريقة(Fixed Random Effects) في قياس العلاقة، وحيث استخدم مؤشرات اللامركزية المالية (الإنفاق المحلي إلي الإنفاق العام -الإيراد المحلي إلي الإيراد العام -الضرائب المحلية إلي الإيراد العام- مؤشرات عدم التوازن الرأسي مثل التحويلات الحكومية إلي الإنفاق العام) كمتغيرات مستقلة ، بينما استخدم (the population-weighted coefficient_ of variation (WCV) كمتغير مستقل ليعبر عن الفوراق الاقليمية واستخدم كل من (عدد السكان- معدل البطالة -معدل نمو الاستثمارات- الانفتاح التجاري) كمتغيرات مساعدة (ضابطة) وقد توصل إلي وجود علاقة طردية بين اللامركزية المالية والفوارق الاقليمية مما يعني أن اللامركزية المالية تؤدي إلي زيادة الفوارق في كولومبيا، وكان السبب وراء هذه النتيجة هو عدم تمتع الوحدات المحلية بالاستقلال المالي مما انعكس علي محدودية دورها في تنمية الموارد المحلية الذاتية ، أيضا عدم تخصيص مستوي مناسب من الإنفاق بشكل لامركزي للتوسع في زيادة الاستثمارات في رأس المال أو البنية التحتية أو زيادة الخدمات التي تخدم الفقراء وتحسن أوضاعهم.

11- دراسة (faishalfadli(2016 بعنوان Analysis of Direct and Indirect Effects of Fiscal Decentralization on Regional Disparity (Case study of Provinces in Eastern and Western of Indonesia, 2006- 2015) استخدم faishalfadli بيانات panel data في الفترة من 2006 إلي 2015 لكل من المنطقة الشرقية والغربية لأندونيسيا لدراسة أثر اللامركزية المالية علي الفوراق الإقليمية وقد استخدم طريقة (Fixed Effect Model (FEM) in panel في قياس العلاقة، وحيث استخدم مؤشرات اللامركزية المالية (الإنفاق المحلي إلي الإنفاق العام -الإيراد المحلي إلي الإيراد العام) كمتغيرات مستقلة ، بينما استخدم the population-weighted coefficient_ of variation (WCV) كمتغير مستقل ليعبر عن الفوراق الاقليمية واستخدم كل من معدل البطالة -معدل الاستثمار-النمو السكاني-مستوي المشاركة في التعليم كمتغيرات مساعدة (ضابطة) وقد توصل إلي أن المحافظات التي تتمتع بدرجة عالية من اللامركزية تقل فيها الفوارق الاقليمية والعكس.

وفي ضوء تلك الدراسات التجريبية حول تأثير اللامركزية المالية علي التفاوتات أو الفوراق الاقليمية ، والتي أمكن تقسيمها إلي دراسات حالة مستوي دولة واحدة أو دراسات حالة علي مستوي البلدان النامية أو علي مستوي البلدان المتقدمة أو تشمل كل منهما (lessman,2012) اتضح أنه في سياق دراسات الحالة علي مستوي دولة واحدة وجد ان اللامركزية المالية زادت من الفوارق الاقليمية في كولومبيا (Bonet,2006)، وفي الفلبين (Silva,2005)، وفي حين أنها خفضت الفوارق الاقليمية في عينة من الإتحاد الأوروبي (Ezcurra and Pasucal,2008) ودول منظمة التعاون الدولي OECD(Lessmann,2006)، و في التحليل عبر البلدان غير المتجانسة فقد وجد أن اللامركزية المالية تزيد من الفوراق الإقليمية في البلدان الأكثر فقراً ، أما في البلدان الغنية فتأثيرها إما محايد أو أنه يميل إلي تقليص الفوراق الاقليمية (lessman,2012)، لذلك تشير الأدلة التجريبية أن اللامركزية المالية تعزز أو تساهم نحو التقارب الاقليمي في البلدان ذات الدخل المرتفع ، في حين تميل إلي زيادة الفوراق و التفاوتات في البلدان الفقيرة. وأن اختلاف تاثير اللامركزية المالية في الدول الغنية والفقيرة يرجع جزئياً من قبل بعض العلماء إلي الاختلافات في القيود المؤسسية، فمثلا رأي كل من (Rodriguez-Pose and Ezcurra,2012) أنه " في حين أن العديد من الافتراضات التي تربط اللامركزية بعدم المساواة الاقليمية بدرجة كبيرة قد تكون صالحة ومنطبقة علي البلدان الأكثر فقراً ذات الفوراق الاقليمية المرتفعة وضعف المؤسسات، فان هذا قد لا يكون الحال في البلدان الأكثر ثراءً والأكثر تكافؤ والأكثر تطوراً مؤسسياً. كما يرجع أيضا إلي أن أثر تعزيز الكفاءة والذي يساهم في

التقارب الاقليمي أكثر احتمالية في الحدوث في البلدان المتقدمة جداً وذلك بسبب البيئة المؤسسية الأفضل (lessman,2012).

أهمية البحث:

تتضح أهمية الدراسة من خلال الوصول إلي آلية للقضاء علي الفوارق الاقليمية والوصول إلي التنمية المتوازنة العادلة بين الاقاليم المصرية المختلفة، والواقع يشير الي انخفاض معدل النمو وزيادة حدة الفوارق الاقليمية وسوء تقديم الخدمة الاجتماعية وخاصة إذا أخذنا معدل الزيادة في السكان، ومن ثم فأن من المهم علاج مشكلة الفوارق الاقليمية وزيادة معدل النمو والتي يعتقد أن المركزية أثرت سلباً، ومن هنا جاءت أهمية دراسة اللامركزية المالية، و تعتبر اللامركزية المالية إحدي المفاهيم الرئيسية في نظرية المالية العامة ، وتستخدم كسياسة لقياس الاصلاحات في القطاع الحكومي لذلك توصى بها منظمات التنمية الدولية ووكالات الاقتراض حول العالم (Mauricio Ramírez,2014)، ولذلك تنتج أهمية الدراسة من خلال توضيح دور اللامركزية المالية ومعرفة مدي مساهمتها للحد من مشكلة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والوصول لطبيعة العلاقة بينهم في مصر باستخدام نموذج قياسي.

هدف البحث:

بالنظر إلى التوجه نحو اللامركزية المالية والحاجة لتقييم أثرها ومعرفة إلي أي مدي تساهم اللامركزية المالية في الحد من مشكلة الفوارق الإقليمية ورفع معدل نمو الناتج المحلى وزيادة فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر وتقليل معدلات البطالة والقضاء علي الفساد وتقديم الخدمات العامة بكفاءة عالية فإن هذه الدراسة تهدف إلى مايلى:

1- **توضيح مفهوم و أسباب مشكلة الفوارق الاقليمية وأنواعها وآثارها الاجتماعية والاقصادية، ودراسة المعوقات والتحديات التي تواجه تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم المصرية.**
2- **الكشف عما إذا كانت اللامركزية المالية قادرة علي تقليل مشكلة الفوارق الاقليمية في مصر ، وتقييمها وكيفية الوصول إلي التمكين علي المستوي المحلي.**
3- **توضيح أهم متطلبات اللامركزية المالية ومزاياها وأهم مخاطرها وكيفية القضاء علي هذه المخاطر .**
4- **تحليل واقع اللامركزية المالية في مصر من خلال هيكل الانفاق وسلطة تعبئة المدخرات ونظام التحويلات الحكومية .**
5- **التخفيف من حدة المركزية السياسية والاقتصادية المسيطرة علي التنمية في مصر.**

6- التوجيه الأمثل للاستثمارات التي تخصصها الدولة يحيث توطنها في الأماكن المناسبة لها، ووضع آليات مناسبة وملائمة لتوزيع الاستثمارات علي الأقاليم.

7- تحقيق المساواة والعدالة بين جميع المواطنين.

8- تخفيف التركز السكاني بالوادي والدلتا ونشر التنمية عل كل الحيز المكاني لمصر.

حـــــــــدود البحث:

1- سيتم الحديث عن اللامركزية بصفة عامة واللامركزية المالية بصفة خاصة .

وتوجد عدة مقاييس للامركزية المالية الإقليمية ومن ضمنها :

أ- نسبة الإيرادات المحلية إلي إجمالى الإيرادات العامة .

ب- الإستقلال المالى (نسبة الإنفاق للحكومة المحلية إلى نسبة النفقات العامة).

ج- الخلل الرأسي.

ت- الخلل الأفقي.

2- سوف يتم دراسة الفوارق الإقليمية بين المحافظات المصرية و الأقاليم وسوف تستعرض المظاهر السالبة في إحدي المحافظات بالمظاهر الإيجابية في محافظة أخري داخل نفس الإقليم، مما يظهر درجة من التوازن الشكلي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم.

3- يركز البحث علي الفترة من2018/2017-2007/2006 وتم اختيار تلك الفترة لأنها كانت بداية حقيقية لشروع الحكومة المصرية في تطبيق اللامركزية المالية وبداية التقسيم الاقتصادي للموازنة العامة للدولة.

فرضيـــــــــة البحث .

من خلال دراسة التجربة المصرية، وتحدياتها كان لابد من التفكيرمن منظور مختلف وهو كيف يمكن مواجهة تلك التحديات والعمل علي حلها، وخصوصا بعد معرفة أن تلك التحديات مرتبطة بسياسة الدولة المركزية في جميع مجالاتها ، لذلك كان علي الباحثة التفكير في اتباع منهج مختلف عن ما سبق، بحيث يمكن القول بأن تطبيق اللامركزية المالية علي مستوي الحيز المكاني لمصر هو اللبنة الأساسية للتنمية، ويكون بذلك تم الأخذ في الاعتبار البعد المكاني الذي أهملته الخطط التنموية السابقة، والتوسع في تحقيق اللامركزية ونشر التنمية.

ومن ثم فإن الفرضية الأساسية التى يتم إختبارها فى هذه الدراسة كما يلى :

إن اللامركزية المالية هي وسيلة تساهم في الحد من مشكلة الفوارق الإقليمية بالتطبيق علي مصر

منهجـــــــية البحث:

يجمع البحث بين كل من التحليل الوصفي والتحليل الاقتياسي ويختص التحليل الوصفي بدراسة واستعراض كل من الإطار النظري للامركزية المالية ومشكلة الفوارق الاقليمية واستراتيجيات التنمية الإقليمية والقنوات المختلفة التي قد تؤثر من خلالها اللامركزية المالية علي الفوارق الاقليمية والتنمية في مصر .

<u>*ومن الناحية الأخري يتم اختبار صحة فرضية البحث من خلال التحليل الاقتباسي كما يلي :</u>

(1) لقياس تأثير اللامركزية المالية على الفوارق الإقليمية:

<u>يجب أولاً</u> قياس الفوارق الأقليمية في مصر لذلك نلجأ إلى ما يسمى بمعامل ترجيح السكان من الاختلاف أو التغير ويتم بناؤه طبقاً للمعادلة التالية (Di Novi,2015):

$$C = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} p(y-\mu)2}}{\mu}$$

حيث $\mu=\sum_{i=1}^{n} py$

y متوسط الظاهرة المدروسة

P نسبة السكان في المنطقة

C تدل علي عدم العدالة بين المناطق في الدولة وتتراوح قيمتها ما بين الصفر والواحد الصحيح ، فإذا كانت قيمتها الواحد الصحيح فهذا يدل علي عدم العدالة بين المناطق بينما إذا كانت قيمتها صفراً فهذا يدل علي عدم وجود فوارق إقليمية بين المناطق المختلفة في الدولة.

ثم نأتي لتوضيح أثر اللامركزية المالية علي الفوارق الإقليمية من خلال استخدام النموذج التالي:

$$C=\beta_1+\beta_2 FD+\beta_3 control+e_i$$

C تشير إلي الفوارق الإقليمية

و FD تعبر عن مجموعة مقاييس اللامركزية المالية

وتشير Control(المتغيرات الحاكمة او الضابطة) إلي مجموعة من المتغيرات المستقلة أو المفسرة للمتغير التابع والتي تعمل علي تقليل الخطأ العشوائي وهي هنا متمثلة في عدد السكان وحجم العمالة.

خطـــــــــــة البحث:

ينقسم البحث إلى جزئين أساسيين ، حيث يتناول الجزء الأول الإطار النظرى والذى يتناول تعريف اللامركزية المالية والفوراق الاقليمية وطرق قياس كل منهما. ويعرض الجزء الثانى الإطار التحليلي والقياسى و يتناول كل من توضيح إلي أي مدى وصل مستوي الفوارق بين محافظات مصر و الكشف عن المستوى الحالى لتطبيق للامركزية المالية ثم أخيراً تحليل وقياس إتجاه وتطور العلاقة بين اللامركزية المالية والفوراق الإقليمية وذلك كله خلال الفترة (2005/2006 - 2017/2018). وأخيراً نختتم البحث بالنتائج.

أولاً: الاطار النظرى

على الرغم من تعدد التعريفات الموجودة فى الأدبيات لمفهوم اللامركزية المالية ، إلا أن أغلبها يدور فى الإطار نفسة وهو تقسيم الوظائف العامة للدولة بين المستويات الحكومية المختلفة ، ويمكن تعريف اللامركزية المالية على أنها درجة سلطة أتخاذ القرار الممنوحة للمستويات الحكومية المختلفة فى تقديم الخدمات العامة (Oates,1956). لذلك نستند إلى ثلاثة معايير أساسية لتحديد درجة اللامركزية المالية الموجودة فى الدول وهم (الأهمية النسبية للضرائب المحلية مقارنة بالضرائب المركزية ، الأهمية النسبية للنفقات المحلية مقارنة بالنفقات المركزية ، الأهمية النسبية للتحويلات المركزية مقارنة بالإيرادات المحلية) (Prud,home,1990).

كما تعرف اللامركزية المالية أيضاُ على أنها الكيفية التى يتم من خلالها تمويل وتقسيم النفقات العامة بين المستويات الحكومية المختلفة ، حيث تختص اللامركزية المالية بالشق الخاص بالسياسة المالية من المفهوم العام للامركزية ، وذلك من خلال تعريف وتقسيم وإدارة النفقات والإيردات العامة (UNDP,2005) . وكذلك يمكن اعتبار اللامركزية المالية أداة لنقل السلطات الضريبية والإنفاقية إلى المستويات الحكومية الأدنى وذلك بهدف منح الحكومات المحلية المزيد من الموارد المالية التى تمكنهم من تقديم السلع والخدمات المحلية بشكل أكثر كفاءةً ، وذلك على اعتبار أن الحكومات المحلية هى الأكثر قرباً من المواطنين ومن ثم الأكثر درايةً باحتياجات ومطالب المجتمع المحلى . (Mellode and Fukosaku,1999) . ومن نفس المنطلق تعرف اللامركزية المالية على أنها وسيلة لزيادة الكفاءة من خلال الربط بين عرض الخدمات العامة والطلب عليها (Rao,1998).

وفى نفس الإطار أيضاُ ، تعرف اللامركزية المالية على أنها جزء من المالية العامة الخاص بتنظيم العلاقة بين المستويات الحكومية المختلفة ، وتتعلق على الأخص بإصلاح نظام الوظائف الإنفاقية ، ومصادر الإيرادات ، والتحويلات الحكومية من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية

(feruglio,2007) . وكذلك يمكن تعريف اللامركزية المالية على أنها الوسيلة التى يتم من خلالها توزيع الإيرادات الضريبية والنفقات العامة بين الشرائح الحكومية المختلفة ، حيث ترتفع درجة اللامركزية المالية فى جانب الإيرادات مع أرتفاع النسبة من إجمالى الإيرادات الضريبية التى تحصل عليها الحكومات المحلية ، كما ترتفع درجة اللامركزية فى جانب النفقات مع ارتفاع النسب من إجمالى النفقات الحكومية التى يتم تمويلها من ميزانية الحكومات المحلية (Treisman,2002) .

ويقدم البنك الدولي تعريفا شاملاً للامركزية المالية يقوم علي ثلاثة جوانب رئيسية ، حيث يتمثل الجانب الأول في اعتبار اللامركزية المالية إطاراً عاماً محددا لهيكل العلاقات المالية بين المستويات الحكومية المختلفة ، أي يتعلق بتوزيع المسؤليات المرتبطة بالمكونات الرئيسية للعلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وهي النفقات والإيرادات والتحويلات المالية المركزية والإقتراض. بينما بالنسبة للجانب الثاني فيعرف اللامركزية المالية من منظور الهيكل الاداري للحكومة، والأبعاد المختلفة للمساءلة، أي مدي ارتباط اللامركزية المالية بعناصر المساءلة السياسية والنظام الانتخابي والهيكل الدستوري ومدي رقابة الحكومة المركزية والاطر القانونية والتنظيمية ، بينما الجانب الثالث فينظر للامركزية المالية علي أنها نظام قائم علي تدفق المعلومات والرقابة، ويقوم علي تشجيع وتعزيز المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي(البنك الدولي ،2001) .

قياس اللامركزية المالية (مؤشراتها)

عند قياس اللامركزية المالية بشكل عام فانها تقوم علي مؤشرين رئيسين وهما (نسبة الإيرادات المحلية من إجمالي الإيرادات الحكومية ، ونسبة النفقات التي تقوم بها الحكومات المحلية من إجمالي النفقات العامة للدولة)(oates,1972).

ولقد قام صندوق النقد الدولي بتوفير قاعدة بيانات تتضمن مجموعة كبيرة من البيانات المالية الخاصة بالمستويات الحكومية المختلفة لما يزيد عن مائة دولة تحت مسمي (Government Financial Statistics"GFS") ، كما أضاف صندوق النقد الدولي "IMF" مجموعة من المؤشرات لقياس اللامركزية المالية وتنقسم الي :

أ- مؤشرات خاصة بالنفقات علي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتي تتضمن (نسبة النفقات المحلية إلي إجمالي نفقات الدولة –نسبة النفقات المحلية إلي الناتج المحلي الإجمالي –نسبة الإنفاق علي المجالات والأنشطة الاقتصادية مثل نسبة الإنفاق علي التعليم والصحة والإسكان والطاقة والتعدين والمواصلات (IMF,2001).

ب- مؤشرات خاصة بالإيرادات مثل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والتي تتضمن (نسبة الايرادات المحلية إلي الناتج المحلي الإجمالي – نسبة الإيرادات الضريبية إلي إجمالي الايرادات المحلية والمنح- نسبة التحويلات الحكومية إلي إجمالي الإيرادات المحلية- نسبة الإيرادات المحلية إلي إجمالي إيرادات الدولة).

كما قامت العديد من الدراسات باقتراح تصميم مؤشرات جديدة للامركزية المالية مثل قيام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ببناء قاعدة بيانات عن كل من الايرادات والنفقات الحكومية بالإشتراك مع مبادرة اللامركزية المالية التي قامت بها الحكومة المحلية في هنجاريا، كما اقترح Halder بعمل مؤشر يقوم علي مقارنة نفقات الحكومة المحلية الممولة بايرادات محلية إلي النفقات التي تقوم بها الحكومة المركزية لتمويل مشوعات الحكومة المحلية ، وحيث يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار حجم الاقليم من حيث المساحة وعدد السكان، وحيث كلما انخفض هذا المؤشر كلما زادات اللامركزية (Halder,2007) .

كذلك قام (Ndegwa) ببناء مؤشر مركب قائم علي متوسط كل من (مؤشر خاص بالتحويلات المالية من الحكومة المركزية الي الحكومة المحلية ، مؤشر يتعلق بنسبة النفقات العامة الواقعة تحت سيطرة الحكومات المحلية) (Ndegwa,2002). كما قام كل من Garello,Prince ببناء مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فرعية ، ويأخذ كل من هذه المؤشرات درجة من صفر(شديد المركزية) إلي خمسة (شديد اللامركزية)(Garello,Prince (2003).وفي العقود الأخيرة (العقدين الأخيرين) شرعت أكثر من 85 دولة في جميع أنحاء العالم تطبيق اللامركزية المالية من أجل التأثير في إصلاح إدارة القطاع العام. وتتناول اللامركزية المالية علي وجه التحديد إصلاح نظام وظائف الانفاق العام ونظام التحويلات للايرادات من السلطة المركزية للوحدات المحلية. وتتضح الاعمدة الرئيسية التي تقوم عليها اللامركزية المالية من خلال المعادلة التالية (Teresa Garcia,2002):

اللامركزية المالية = تعيين مسئوليات الإنفاق + تخصيص مصادر الإيرادات + تصميم التحويلات المالية الحكومية + هيكل الإقتراض المحلي

تعريف الفوارق التنموية الاقليمية (التفاوت الاقليمى):

يعتبر وجود الفوارق الإقليمية بين أقاليم الدولة الواحدة هو سبب ونتيجة في وقت واحد ، لغياب التخطيط الاقليمي ، وللتخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، و تعددت وجهات النظر في تحديد مفهوم الفوارق الاقليمية المكانية، وذلك بسبب الاختلاف في فهم أسباب حدوثها ، و تعرف بأنها

الحالة التي تختلف فيها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة الواحدة ، وداخل كل إقليم أيضاً، وعادة ما يتم التعبير عن هذه الفوارق من خلال العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن انحراف عن المتوسط العام لمتغير أو أكثر ، ويطلق عليها أحيانا الاختلافات بين شيئين في جانب أو أكثر، ويحدد الاختلاف أو التفاوت في لحظة زمنية محددة، نظراً لإمكانية حل هذه الاختلافات وتلاشيها، مما يوضح أن التفاوتات حالة نسبية (معهد التخطيط القومي، 2016).

كما لابد من الإشارة إلي وجود الفوارق الإقليمية في جميع دول العالم بغض النظر عن اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأيضاً درجة تقدمها، ولكنها لا تمثل أي مشكلة للدول المتقدمة، لأن تلك الدول لها القدرة علي إذابة هذه التفاوتات تلقائياً عن طريق تنمية المنطقة الأقل تطوراً. كما نلاحظ أن معظم جهود التنمية التي تبذلها الدول النامية للتصدي لتلك المشكلة ، نجدها تؤدي إلي اتساع حدة الفوارق الإقليمية بين المناطق المختلفة، لذلك كان من الضروري التعرف والتوصل إلي الاسباب الحقيقية وراء هذه المشكلة حتي يمكن علاجها وهذا ما ستوضحه الدراسة.

أنواع الفوارق الإقليمية REGIONAL DISPARITIES:

تؤدي الفوارق الإقليمية علي المدي الطويل إلي اتساع حدتها ، وصعوبة معالجتها من خلال جهود التنمية العادية ، لذلك تتطلب حلول استراتيجية وسياسات قوية لعلاج هذه الفوارق (عدم التوازن) ، وأن اتساع حدة الفوارق يمثل فجوة يترتب عليه أزمة كبيرة ، ويمكن أن تتحول هذه الأزمة إلي ثورة اجتماعية كبيرة، ولذلك يصبح تحقيق العدالة في توزيع جهود التنمية مطلب اجتماعي ، يجب العمل علي تحقيقة، عن طريق تصميم مجموعة من السياسات التنموية، والتي تساعد في تحقيق درجة أكبر من التوازن. (المعهد القومي للتخطيط،2016)، لذلك لابد من معرفة الأنواع المختلفة لهذه التفاوتات (الفوارق).

لقد ذهب سلاتر Slater إلي تمييز أربعة أنواع رئيسية من الفوارق الاقليمية التنموية المكانية إلي ما يلي (Slatr,1975):

أ-الفوارق الاقتصادية: يقصد بها حجم التفاوتات أو الاختلافات في كل من مستويات الدخول ومستويات الاستثمارات وحجم الإنتاج وحجم المدخرات وهذا ينطبق علي الوحدات المختلفة (سواء كان إنسان أو إقليم أو دولة) .

وهناك مجموعة من المؤشرات الهامة التي يمكن استخدامها للحكم علي وجود الفوارق الاقتصادية بين الاقاليم المختلفة ومن أهمها ما يلي (عبدالمطلب علي،1987):

1-التوزيع النسبي للسكان علي الأنشطة الاقتصادية المختلفة

2-التوزيع النسبي للمنشأت الاقتصادية والايدي العاملة علي الاقاليم

3-التوزيع النسبي للاستثمارات علي الاقاليم

4-متوسط نصيب الفرد من الدخل بالاقاليم

5-متوسط نصيب الفرد من المدخرات وحجم المدخرات بالاقاليم

ب-الفوارق الاجتماعية: يقصد بها حجم الاختلافات في جميع الجوانب المكملة للحياة الاقتصادية مثل التعليم والصحة والثقافة، وخدمات الاتصالات والخدمات السياحية والخدمات التموينية.

وهناك مجموعة من المؤشرات الهامة التي يمكن استخدامها للحكم علي وجود الفوارق الاجتماعية بين الأقاليم المختلفة ومن أهمها ما يلي :

1. **معدل القراءة والكتابة للبالغين ومتوسط عدد سنوات الدراسة(مجال الخدمات التعليمية).**
2. **نسبة عدد السكان لكل سرير أو عدد السكان لكل طبيب (مجال الخدمات الصحية).**
3. **عدد السكان لكل تليفون (مجال خدمات الاتصال).**
4. **عدد السكان لكل مخبز(مجال الخدمات التموينية).**
5. **متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب النقية (مجال خدمات البنية الأساسية).**
6. **متوسط نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة (مجال خدمات البنية الأساسية).**
7. **متوسط نصيب الفرد من طاقة الصرف الصحي (مجال خدمات البنية الأساسية).**

ثانيا: توصيف النموذج والمتغيرات المستخدمة:

لتحقيق هدف الدراسة وهو قياس أثر التوسع فى تطبيق اللامركزية المالية على الحد من الفوارق الإقليمية فى مصر، فسوف تعتمد الدراسة التطبيقية فى تحقيق ذلك على بيانات طولية متوازنة لإجمالى مجتمع الدراسة والمتمثل فى (27) محافظة خلال الفترة (2005/2006-2017/2018) بإجمالى 351 مشاهدة، والتى تم الحصول عليها من المنظمات المحلية المختلفة كالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة المالية وغيرها، وقد تم إختيار تلك الفترة الزمنية بالتحديد بناءاً على مدى توافر البيانات، وخاصة بيانات اللامركزية المالية. حيث إعتمدت مصر التصنيف الاقتصادى لتقسيمات الموازنة العامة للدولة منذ عام 2005/2006، مما سمح بظهور بيانات المحليات ضمن الموازنة العامة للدولة منذ ذلك العام.

وعليه يمكن صياغة نموذج الدراسة فى أبسط أشكاله على النحو التالى:

$$Regional\ Disp._{it} = \beta_{0_{it}} + \beta_1 Fiscal\ Decent._{it} + \beta_2 Control\ var._{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث ($Regional\ Disp.$) تمثل المتغير التابع وهى مستوى الفوارق الإقليمية فى مصر، و($Fiscal\ Decent.$) تعبر عن المتغير المستهدف لدينا وهو مستوى اللامركزية المالية المطبق حالياً. بينما (β_2) تشير إلى متجه معاملات المتغيرات الاقتصادية الضابطة المستخدمة فى النموذج، فى حين t تعبر عن الفترة الزمنية المستخدمة فى الدراسة (2017/2018-2005/2006)، i تعبر عن عينة الأقاليم المستخدمة وهى (27) محافظة مصرية، أما β_0 فتعبر عن ثابت المعادلة، وأخيراً ε_{it} تشير إلى حد الخطأ.

ويمكن توصيف المؤشرات والمقاييس المستخدمة للتعبير عن علاقات الدراسة كما يلى:

- **المتغير التابع: الفوارق الإقليمية (Regional Disparities):**

وهنا فى سبيل الوصول إلى أفضل توصيف لمستوى التقارب أو التباعد الإقليمى، فسوف يتم ذلك بإستخدام مجموعة من المعايير تشمل معايير اقتصادية، ومعايير البنية الأساسية، ومعايير اجتماعية، ومعايير ثقافية. وذلك كما يلى:

- **المعايير الاقتصادية:**
  - **(التقدم الصناعى)؛ مؤشر نصيب الفرد من الإنتاج الصناعى.**
  - **(توزيع الإستثمارات)؛ مؤشر نصيب الفرد من الإستثمارات الحكومية.**
  - **(مستوى الدخل) مؤشر عدد السيارات الملاكى (لكل 1000 شخص).**
- **المعايير البنية الأساسية:**
  - **(النقل)؛ مؤشر إجمالى الطرق المرصوفة (كم).**
  - **(المياة)؛ مؤشر نصيب الفرد من المياة المستهلكة (م3).**
  - **(الصرف الصحى)؛ مؤشر نصيب الفرد من كمية الصرف الصحى (م3).**
- **المعايير الاجتماعية؛**
  - **(التعليم)؛ مؤشر كثافة الفصول.**
  - **(الصحة)؛ مؤشر وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 طفل).**
- **المعايير الثقافية؛**
  - **مؤشر عدد مشاهدى دور السينما والمسارح العامة (لكل 1000 شخص).**

وبالنسبة لطريقة حساب مؤشر الفوارق من هذه المعايير، فسوف يتم هنا حساب الفوارق من خلال مقياسين مختلفين وهما:

أولاً: معامل الإختلاف المرجح- وليامسون (*Coefficient of Variation Williamson*) (*CVw*):

$$CVw = \frac{\sqrt{\frac{\mathcal{F}_{it}}{n}\sum_{i=1}^{n}(y_{it} - \overline{y}_t)^2}}{\overline{y}_t} \quad 0 \leq CVw \leq 1$$

حيث:

y_{it} **تمثل المعيار المستخدم لقياس الفوارق فى الإقليم** i **فى السنة** t.

$\overline{y}_t$ **تمثل متوسط المعيار المستخدم لكل الأقاليم.**

$\mathcal{F}_{it}$ **تمثل حجم السكان للإقليم** i **فى السنة** t.

n **تمثل حجم السكان لكل الأقاليم.**

ثانياً: المؤشر النسبى للفوارق (*Relative Index*) (*R*):

$$R_{it} = \left|\frac{y_{it}}{Y_t} - 1\right|$$

حيث:

y_{it}**تمثل المعيار المستخدم لقياس الفوارق فى الإقليم** i **فى السنة** t.

Y_t **تمثل إجمالى قيمة المعيار المستخدم لكل الأقاليم فى السنة** t.

ويرجع السبب فى إستخدام هذين المقياسين بالتحديد فى التحليل القياسى؛ إلى أن هذين المقياسين يحافظن على البيانات الطولية (Panel data) كما هى، ولا تحولها إلى بيانات سلاسل زمنية (Time series). وبالتالى يكون لدينا قيمة محددة لمستوى الفوارق لكل محافظة فى كل عام. وللتبسيط على القارئ؛ فسوف يتم إنشاء مؤشر مركب للفوارق الإقليمية من المعايير السابقة بإستخدام منهجية تحليل المكون الرئيسى (principal component analysis)، وهى عملية رياضية تنتمى إلى شعبة تحليل البيانات، والتى تتمثل فى تحويل عدد من المتغيرات المترابطة للفوراق الإقليمية إلى عدد أقل من المتغيرات غير المترابطة. وهنا المتغير أو المتغيرات الناتجة من عملية التحويل تسمى (بالمكونات الرئيسية). وبالتالى فالقيمة المضافة من هذه الطريقة هى تسهيل التعامل مع المعطيات المعقدة للفوارق، عبر تمكين الباحثة من تحقيق توافق أمثل بين التقليل من عدد المتغيرات الواصفة للفوارق الإقليمية، وفقدان المعلومات الأصلية (التباين) الناتج عن إختزال الأبعاد أو المعايير الأصلية للفوارق.

- **المتغير المستقل: اللامركزية المالية (Fiscal Decentralization):**

وهنا للتحقق من مدى قوة وثبات النتائج (Robust)، فسوف تستخدم الدراسة ستة مؤشرات تعبر عن المستوى الحالى المطبق للامركزية المالية، ومستوى الخلل الرأسى والأفقى كما يلى:

- **المؤشرات الرئيسية:**
  - **النفقات المحلية (كنسبة من إجمالى النفقات).**
  - **الإيرادات المحلية (كنسبة من إجمالى الإيرادات).**
- **مؤشرات الخلل الرأسى:**
  - **التحويلات الحكومية (كنسبة من إجمالى النفقات المحلية).**
  - **التحويلات الحكومية (كنسبة من إجمالى الإيرادات المحلية).**
- **مؤشرات الخلل الأفقى:**
  - **نصيب الفرد من النفقات المحلية.**
  - **نصيب الفرد من الإيرادات المحلية.**
- **المتغيرات الضابطة (Control Variables):**

ونظراً لأن اللامركزية المالية ليس هو العامل الوحيد الذى يؤثر فى مستوى الفوارق الإقليمية وإنما هناك عوامل أخرى، فسوف تقوم الباحثة بإختيار المتغيرات المساعدة بما ينسجم مع الأدبيات السابقة والتى ترى أن من أهم العوامل المؤثرة فى مستوى الفوارق الإقليمية هى:

- **حجم السكان فى الإقليم.**
- **حجم القوى العاملة بالإقليم.**
- **معدل البطالة بالإقليم.**

نتائج الدراسة:

في ضوء ما استهدفته الدراسة من قياس دور اللامركزية المالية في علاج مشكلة الفوراق الاقليمية في مصر، فقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية :

1- قدمت هذه الدراسة نموذجًا لاختبار تأثير عملية اللامركزية المالية التي نفذت في مصر خلال فترة الدراسة على مستوي الفوراق الاقليمية في مصر. باستخدام مجموعة من البيانات لنجد أدلة قوية تدعم الفرضية القائلة بأن عملية اللامركزية المالية زادت من التفاوتات والفوراق الاقليمية خلال

الفترة التي تم تحليلها وترفض الفرضية القائلة بان اللامركزية المالية وسيلة جيدة لعلاج الفوارق الاقليمية خلال الفترة التي تم تحليلها. و هذا السلوك قد تم تفسيره بمجموعة من الأسباب منها :

أ- تخصيص جزء كبير من الموارد المحلية الجديدة للإنفاق الحالي علي (الأجور والرواتب) ، بدلاً من استثمارات رأس المال أو البنية التحتية ،

ب-عدم وجودعنصر إعادة التوزيع في التحويلات المالية الحكومية

ج- غياب الحوافز الكافية من الحكومة المركزية إلى المستويات المحلية لتعزيز الاستخدام الفعال لها .

د-نقص القدرات المؤسسية في الحكومات المحلية.

2- أن متوسط النفقات المحلية (كنسبة من إجمالى النفقات) بالمحافظات تعادل 0.42%، وهى تتراوح فى مدى بين (0.05% كحد أدنى 1.1%- كحد أقصى) للنفقات المحلية والتى تحققت فى محافظة الدقهلية عام 2006/2007. كذلك نجد أن متوسط الإيرادات المحلية (كنسبة من إجمالى الإيرادات) بالمحافظات يعادل 0.07%، وهى تتراوح بين حد أدنى 0.007% تحقق فى محافظة الوادى الجديد عام 2008/2009. وبين 0.47% كحد أقصى تحقق فى محافظة القاهرة عام 2005/2006.

3- أن الإنحراف المعيارى للمقياس النسبى للفوارق يعادل (1.675) وهى أقل بكثير من الإنحراف المعيارى لمقياس وليامسون (2.822). مما يدل على أن الفوارق بين المحافظات طبقاً للمقياس النسبى أقل بكثير من الفوارق بين المحافظات طبقاً لمقياس وليامسون. أى أن المحافظات أكثر تقارباً طبقاً للمقياس النسبى عن مقياس وليامسون.

4- بالنسبة لمؤشرات الخلل الرأسى فنجد أن متوسط التحويلات الحكومية بالمحافظات تعادل 87.7% من إجمالى النفقات المحلية. وهى تتراوح بين حد أدنى تحقق فى محافظة جنوب سيناء عام 2005/2006 بنسبة تحويلات تعادل 31.9% من إجمالى النفقات المحلية بالمحافظة. فى مقابل حد أقصى تحقق فى محافظة الغربية عام 2014/2015 بإستلامها تحويلات حكومية تعادل 99.1% من إجمالى نفقاتها المحلية. وبالمثل نجد أن متوسط التحويلات الحكومية تعادل 1133% من إجمالى الإيرادات المحلية. وهى تتراوح بين حد أدنى تحقق فى محافظة جنوب سيناء عام 2005/2006 بنسبة تحويلات تعادل 47% من إجمالى الإيرادات المحلية بالمحافظة. فى مقابل حد أقصى تحقق فى محافظة الغربية عام 2014/2015 بإستلامها تحويلات حكومية تعادل 11497% من إجمالى إيرادتها المحلية.

5- أما بالنسبة لمؤشرات الخلل الأفقى؛ فنجد أن متوسط نصيب الفرد من النفقات المحلية بالمحافظات تعادل 1343.3 جنيه، وهى تتراوح ما بين حد أدنى 201.6 جنيه تحقق فى محافظة الدقهلية عام 2009/2010. وبين 8547.3 جنية كحد أقصى تحقق فى محافظة جنوب سيناء عام 2017/2018.

كذلك نجد أن متوسط نصيب الفرد من الإيرادات المحلية بالمحافظات تعادل 154.9 جنيه، وهى تتراوح ما بين حد أدنى 14.8 جنيه تحقق فى محافظة الغربية عام 2014/2015. وبين 1770.5 جنية كحد أقصى تحقق فى محافظة مطروح عام 2017/2018

6- كما أن إرتباط المتغيرات الأساسية للامركزية المالية (المتغيرات المستقلة) مع متغيرى الفوارق الإقليمية (المتغير التابع) طردية قوية ومعنوية عند مستوى 1%. فنجد أن معامل إرتباط النفقات المحلية (كنسبة من إجمالى النفقات) يعادل 91.3% مع مقياس وليامسون، 49.6%مع المقياس النسبى. وبالمثل نجد أن معامل إرتباط الإيرادات المحلية (كنسبة من إجمالى الإيرادات) يعادل 66% مع مقياس وليامسون، 13.6% مع المقياس النسبى.

7- إن ارتباط متغيرات الخلل الرأسى للامركزية المالية مع متغيرى الفوارق الإقليمية، كانت طردية متوسطة، بحيث نجد أن معامل إرتباط التحويلات الحكومية (كنسبة من إجمالى النفقات المحلية) يعادل 30% مع مقياس وليامسون، 51.6% مع المقياس النسبى. وبالمثل نجد أن معامل إرتباط التحويلات الحكومية (كنسبة من إجمالى الإيرادات المحلية) يعادل 9.9% مع مقياس وليامسون، 27.1% مع المقياس النسبى.

8- كما ظهر أن إرتباط متغيرات الخلل الأفقى للامركزية المالية مع متغيرى الفوارق الإقليمية، كانت عكسية قوية ومعنوية عند مستوى 1%. فنجد أن معامل إرتباط نصيب الفرد من النفقات المحلية يعادل -62.3% مع مقياس وليامسون، -45.8% مع المقياس النسبى. وبالمثل نجد أن معامل إرتباط نصيب الفرد من الإيرادات المحلية يعادل -61.4% مع مقياس وليامسون، -73.7% مع المقياس النسبى.

9- وبالنسبة لارتباط المتغيرات الضابطة مع المتغيرات التابعة (الفوارق الإقليمية) ، وجدت الدراسة أن إرتباط حجم السكان، وجملة المشتغلين مع متغيرى الفوارق الإقليمية (المتغيرات التابعة) جاءت طردية قوية جداً وخاصة مع مقياس وليامسون، وفى المقابل جاء إرتباط معدل البطالة بمتغيرى الفوارق الإقليمية عكسى. وبالتالى فهى تتفق بذلك مع النظرية الاقتصادية والإشارات المتوقعة. كما نجد أن أكثر المتغيرات الضابطة إرتباطاً بالفوارق الإقليمية كانت حجم السكان، يليها حجم المشتغلين، وأخيراً معدل البطالة والذى كان أقل المتغيرات إرتباطاً بالفوارق.

10- بقياس أثر اللامركزية المالية معبراً عنها بالنفقات المحلية (كنسبة من إجمالى النفقات) على مقياس لوليامسون للفوارق الإقليمية؛ نجد تأثير إيجابى عند مستوى معنوية 1% للامركزية المالية على الفوارق الإقليمية فى محافظات مصر. حيث كان معامل التأثير (3.417) وهو يتضمن أن زيادة النفقات المحلية بنسبة 1% من إجمالى النفقات فى مصر سوف يؤدى إلى زيادة الفوارق الإقليمية بين

المحافظات معبراً عنها بزيادة معامل الإختلاف المرجح لوليامسون فى الأجل الطويل بمقدار (3.417) درجة فى المتوسط.

11- بقياس نفس العلاقة ولكن بإستخدام المقياس الثانى للفوارق وهو المقياس النسبى؛ حيث نجد تأثير إيجابى أيضاً عند مستوى معنوية 10% للامركزية المالية على الفوارق الإقليمية فى محافظات مصر. حيث كان معامل التأثير (0.5609) وهو يتضمن أن زيادة بنسبة 1% فى النفقات المحلية من إجمالى النفقات فى مصر سوف يؤدى إلى زيادة الفوارق الإقليمية بين المحافظات معبراً عنها بزيادة المعامل النسبى فى الأجل الطويل بمقدار (0.5609) درجة فى المتوسط.

12- بقياس أثر اللامركزية المالية معبراً عنها بالإيرادات المحلية (كنسبة من إجمالى الإيرادات) على مقياس لوليامسون للفوارق الإقليمية؛ حيث نجد تأثير إيجابى للامركزية المالية على الفوارق الإقليمية فى مصر عند مستوى معنوية 1%. وبالتالى فزيادة الإيرادات المحلية بنسبة 1% من إجمالى الإيرادات فى مصر سوف يؤدى إلى زيادة الفوارق الإقليمية بين المحافظات معبراً عنها بزيادة معامل الإختلاف المرجح لوليامسون فى الأجل الطويل بمقدار (4.457) درجة فى المتوسط

13- أن تطبيق اللامركزية المالية فى مصر يأخذ إتجاة عام هابط خلال الفترة، وهو ما يتصاحب مع وجود إتجاة عام هابط أيضاً للفوراق الإقليمة، وبالتالى فالعلاقة بينهم طردية.

وقد يرجع هذا التأثير الإيجابى إلى العديد من العوامل، قد يكون أهمها هو عدم وجود تطبيق حقيقى للامركزية المالية فى مصر، فعلى الرغم من وجود نفقات وإيرادات محلية مما يعبر عن مستوى معين من اللامركزية المالية، إلا أنه مصحوب بوجود مركزية إدارية وسياسية شديدة، وبالتالى فإن الوحدات المحلية لا تمتلك السلطة الإدارية والسياسية للعمل على زيادة إيراداتها المحلية أو التصرف بحرية فى هذه الإيرادات. فهى مجبرة فى النهاية طبقاً للمركزية السياسية على الإنصياع للتعليمات الصادرة من الوزارات المركزية والتى تحدد أوجة إنفاق الإيرادات المحلية. وأضف على ذلك المستوى الضعيف جداً للامركزية المالية المطبقة فى مصر، حيث لم يصل تطبيق اللامركزية المالية فى مصر حاجز نصف فى المائة (0.5%)، مما يعكس المستوى الهامشى جداً للامركزية المالية الحالية.

14- هناك مجموعة من الأسباب المحتملة لاخري وراء هذه النتيجة ، مثل أن جزء كبير من الموارد المحلية ينفق علي الأجور والرواتب، حيث متوسط الانفاق علي الأجور خلال فترة الدراسة حوالي 75%، بدلاً من الاستثمارات في رأس المال أو البنية التحتية. كذلك عدم وجود حوافز كافية من الحكومة المركزية إلى المستويات المحلية لتعزيز الاستخدام الفعال لها. ونقص القدرات المؤسسية في الحكومات المحلية. أيضا فقد المحافظات "الفقيرة" قدرتها التنافسية مع المحافظات الغنية، مما

يزيد من التفاوتات الإقليمية. وتتفق هذه النتيجة مع أغلب الدراسات السابقة المطبقة على الدول النامية مثل دراسة(2013) SyawalZakaria ،دراسةJaime Bonet (2006) ،والتى تؤيد فكرة أن تطبيق اللامركزية فى أغلب الدول النامية قد يؤدى إلى زيادة الفوارق الإقليمية. وذلك بسبب زيادة الفساد على مستوى المحليات، وعدم توافر كوادر إدارية مدربة للقيادة المحلية، وضعف الخبرات المحلية، والمركزية السياسية والإدارية الشديدة.

15- وبالنسبة للمتغيرات الضابطة فنجد أن لوغارتم حجم السكان يكون له تأثير سلبى على الفوارق الإقليمة بإستخدام مقياس وليامسون عند مستوى معنوية 1%، فى مقابل يكون له تأثير إيجابى على الفوارق الإقليمية بإستخدام المقياس النسبى عند مستوى 5%، ويرجع ذلك التضارب فى التأثير إلى أن معامل الإختلاف لوليامسون يكون مرجح بعدد السكان. وبالتالى إذا كان توزيع السكان بين الأقاليم غير متكافئ. أى هناك مثلاً مناطق ذات حصة صغيرة جداً من إجمالى السكان، وكان لديها قيم مدخلات مختلفة تماماً، فسيكون لديها تأثير أقل على مقياس التباين من منطقة أكبر. ومن ثم فإن زيادة حجم السكان سوف يعمل على تقليل الفوارق بين تلك الأقاليم. والعكس بالنسبة للمقياس النسبى والذى يكون غير مرجح بعدد السكان وبالتالى فهو يتأثر بالأقاليم ضخمة السكان وما يستتبعها من توافر فرص الإستثمار والنمو مع هذه الكثافة السكانية بعكس الأقاليم صغيرة السكان. ومن ثم كلما يزدادا حجم السكان كلما ترتفع الفوارق طبقاً للمقياس النسبى.

16- وبالإنتقال لمتغير جملة المشتغلين فى الشكل اللوغارتمى ،فوجدت الدراسة أن تأثير جملة المشتغلين على الفوارق الإقليمية لوليامسون يأخذ شكل حرف U مقلوب، أى أن تأثير جملة المشتغلين يكون إيجابى عند الأحجام المنخفضة من العمال المشتغلين فى حيت يكون سلبى عند المستويات المرتفعة من العمال المشتغلين. بمعنى أخر كلما يزداد حجم العمال المشتغلين فى الأقاليم كلما تقل الفوارق الإقليمية. وإن كان متغير جملة المشتغلين يأخذ الشكل الخطى فى علاقتة بمقياس الفوارق النسبى.

وبما أن إجمالى القوى العاملة يمثل حاصل جمع جملة المشتغلين وحجم البطالة، وبالتالى فإن متغير البطالة من المنطقى أن يكون تأثيره على الفوارق الإقليمية عكس تأثير جملة المشتغلين. وهو ما تحقق بالفعل ،فوجدنا أن تأثير معدل البطالة على الفوارق الإقليمية يأخذ شكل حرف U، أى أن تأثير معدل البطالة المنخفض يكون سلبى فى حيت يكون إيجابى عند معدلات البطالة المرتفعة. أى كلما إرتفعت معدلات البطالة بين الأقاليم كلما أدى ذلك إلى زيادة الفوارق الإقليمية.

17- أثر الخلل الرأسى للامركزية المالية معبراً عنها بالتحويلات الحكومية (كنسبة من النفقات المحلية) على مقياس لوليامسون للفوارق الإقليمية؛ تأثير سلبى على الفوارق الإقليمية عند مستوى

معنوية 1%. حيث كان معامل التأثير (0.017-) وهو يتضمن أن زيادة التحويلات الحكومية بنسبة 1% من النفقات المحلية سوف يؤدى إلى إنخفاض الفوارق الإقليمية بين المحافظات معبراً عنها بإنخفاض معامل الإختلاف المرجح لوليامسون فى الأجل الطويل بمقدار (0.017) درجة فى المتوسط.

18- بقياس أثر الخلل الرأسى للامركزية المالية معبراً عنها بالتحويلات الحكومية (كنسبة من الإيرادات المحلية) على مقياس لوليامسون للفوارق الإقليمية؛ تأثير سلبى على الفوارق الإقليمية عند مستوى معنوية 1% أيضاً. وبالتالى فزيادة التحويلات الحكومية بنسبة 1% من إجمالى الإيرادات المحلية سوف يؤدى إلى تخفيض الفوارق الإقليمية بين المحافظات معبراً عنها بإنخفاض معامل الإختلاف المرجح لوليامسون فى الأجل الطويل بمقدار (0.0004) درجة فى المتوسط. وفى المقابل لم يكن للتحويلات الحكومية (كنسبة من إجمالى النفقات أو الإيرادات المحلية) أى تأثير على الفوارق الإقليمية بإستخدام المقياس الثانى للفوارق وهو المقياس النسبى

19- فنجد أن لوغارتم حجم السكان يكون له تأثير سلبى على الفوارق الإقليمة بإستخدام مقياس وليامسون وتأثير إيجابى على الفوارق الإقليمية بإستخدام المقياس النسبى. كذلك نجد أن تأثير لوغارتم جملة المشتغلين على الفوارق الإقليمية لوليامسون يأخذ شكل حرف U مقلوب، ويأخذ الشكل الخطى فى علاقتة بمقياس الفوارق النسبى. كما أن تأثير معدل البطالة على الفوارق الإقليمية يأخذ شكل حرف U، أى أن تأثير معدل البطالة المنخفض يكون سلبى فى حيت يكون إيجابى عند معدلات البطالة المرتفعة. أى كلما إرتفعت معدلات البطالة بين الأقاليم كلما أدى ذلك إلى زيادة الفوارق الإقليمية.

20- ومن حيث تأثير مؤشرات الخلل الأفقى للامركزية المالية على الفوارق الإقليمية، وحيث تعكس مؤشرات الخلل الأفقى نصيب الفرد من النفقات المحلية والإيرادات المحلية.فوجدت الدراسة أن نصيب الفرد من النفقات المحلية على مقياس لوليامسون للفوارق الإقليمية؛ له تأثير سلبى على الفوارق الإقليمية عند مستوى معنوية 1%. حيث كان معامل التأثير (8.71e-5-) وهو يتضمن أن زيادة نصيب الفرد من النفقات المحلية بجنية واحد سوف تؤدى إلى إنخفاض الفوارق الإقليمية بين المحافظات معبراً عنها بإنخفاض معامل الإختلاف المرجح لوليامسون فى الأجل الطويل بمقدار (0.0000871) درجة فى المتوسط، وايضا بإستخدام المقياس الثانى للفوارق وهو المقياس النسبى؛ حيث نجد تأثير سلبى أيضاً عند مستوى معنوية 1% للخلل الأفقى للامركزية المالية على الفوارق الإقليمية فى محافظات مصر. حيث كان معامل التأثير (8.56e-5-) وهو يتضمن أن زيادة بجنية واحد فى نصيب الفرد من النفقات المحلية فى مصر سوف يؤدى إلى إنخفاض الفوارق الإقليمية بين

المحافظات معبراً عنها بإنخفاض المعامل النسبى فى الأجل الطويل بمقدار (0.0000856) درجة فى المتوسط.

21- وبالمثل عند الإنتقال إلى الإيرادات المحلية فنجد وجود تأثير سلبى لنصيب الفرد من الإيرادات المحلية على الفوارق الإقليمية على مقياس لوليامسون والمقياس النسبى للفوارق الإقليمية على الترتيب؛ فزيادة نصيب الفرد من الإيرادات المحلية بجنية واحد سوف يؤدى إلى إنخفاض الفوارق الإقليمية بين المحافظات فى الأجل الطويل بمقدار (0.00033) درجة لمعامل الإختلاف المرجح لوليامسون، وبمقدار (0.00121) درجة للمعامل النسبى فى المتوسط.

22- تعطى كل من النتائج 19 ،20 بصيص من الأمل لإحتمالية أن تؤدى زيادة اللامركزية المالية فى الحد من الفوارق الإقليمية فى مصر. ولكن الأمر يتطلب مزيد من الجهد مع العمل على زيادة تطبيق اللامركزية لكى ترتفع النفقات والإيرادات المحلية بوتيرة أسرع أو على الأقل مماثلة لوتيرة زيادة إجمالى النفقات والإيرادات فى مصر. حتى ترتفع نسبة النفقات والإيرادات المحلية من إجمالى النفقات والإيرادات.

23- تشير الأحصاءات العامة (key regression statistics) إلى إرتفاع قيمة معامل التحديد المعدل لنموذج الأثار الثابتة فى الأربعة إنحدارات، حيث تفسر النماذج المستخدمة ما بين 91% - 98%من التغيرات التى تحدث فى الفوارق الإقليمية. وإستقرار قيمة إختبار دربن-واطسون (DW-statistic) حول 2 وهو ما يؤكد عدم وجود إرتباط تسلسلى بين البواقى من الدرجة الأولى.

24- ضألة حجم التمويل المحلي والاعتماد الكبير علي الحكومة المركزية لتمويل الاحتياجات الرئيسية للمواطنين المحليين.

25- غياب التحديد الواضح لتقسيم المسئوليات بين الحكومة المركزية ووحدات الادارة المحلية في مصر.

26-غياب اليات الرقابة بين المسئولين المحليين والمواطنين من جانب وبين الوحدات المحلية والحكومة المركزية من جانب اخر.

27- غياب الربط بين مسئوليات الانفاق واختصاصات الإيرادات علي المسوي المحلي .

28- ضعف الإيرادات المحلية بسبب عدم تمتع الوحدات المحلية بالاستقلالية في السيطرة علي مواردها المالية واعتمادها علي إيرادات تتسم بالضعف والجمود مثل الرسوم الخدمية.

29- عدم تخصيص مستوي مناسب من الإنفاق بشكل لا مركزي لتمويل الخدمات والاحتياجات التي تخدم الفقراء وتحسن أوضاعهم.

30- تصميم الإعانة المركزية بصورة تخدم أهداف مركزية متعلقة بسد العجز المالي الرأسي في موازنة الحافظات دون العمل علي تمويل النفقات المتعلقة باحتياجات المواطنين المحليين.

31- لم تمكن اللامركزية المشوهة او غير المكتملة الوحدات المحلية من السيطرة علي التصرف في الئون المحلية.

التوصيــات:

يـوفر تحليـل النتـائج التجريبيـة عناصـر مهمـة لمناقشـة الطريقـة التـي تـؤثر بهـا سياسـة اللامركزيـة الماليـة علـى التفاوتـات(الفوارق) الإقليميـة، و يبـدو أن اعتمـاد الحـوافز الصـحيحة يلعب دورًا مهمًـا فـي نجـاح اللامركزيـة فـي تقليـل الفـوارق. لـذلك يجـب علـى واضـعي السياسـات أن يأخذوا في الاعتبار هذه المقترحات والتوصيات :

1- دارسـة المعوقـات التـى تحـول دون تحقيـق التنميـة المتوازنـة إقليميـا ، مـن خـلال تقيـيم الممارسـات المتعلقـة بتخصـيص الاسـتثمارات للتنميـة الإقليميـة فـى الخطـط المختلفة،وتوضـيح دور اللامركزيـة فـى تحقيـق اهـداف التنميـة المتوازنـة إقليميـا فـي ضـوء تقييم سياسيات التوجيه نحو تطبيق لامركزية الاستثمارات فى خطة التنمية المحلية.

2- لابـد مـن وجـود وتفعيـل آليـات محـددة وواضـحة تسـتخدم مـن قبـل المخطـط بهـدف إحـداث تنميـة متوازنـة إقليميـا مـن الناحيـة الاقتصـادية والاجتماعيـة وتكـون مرتبطـة بالوضـع التنمـوي الـراهن، ويجـب الأخـذ بمفهـوم النظـام التخطيطـي الشـامل، كوسـيلة لتحقيـق التنميـة الإقليميـة، والعمـل علـي مراجعـة المشـاكل والقضـايا المختلفـة بشـكل مسـتمر، والزيـادة فـي عمليات الرقابة والمتابعة مع التطوير والتحديث باستمرار.

3- التخفيـف مـن المركزيـة فـي إعـداد الخطـة القوميـة العامـة للتنميـة الاجتماعيـة والاقتصـادية، و التركيـز علـى التخطـيط القطـاعى طبقـا لخطـط الـوزارات المختلفـة وبالتـالي العمـل علـي وجـود تكامـل حقيقـى بـين هـذه الخطـط القطاعيـة، ولابـد مـن العمـل علـي ارتبـاط الخطـة القوميـة العامـة للتنميـة الاجتماعيـة والاقتصـادية بالمخططـات الاسـتراتيجية للتنميـة المكانية على المستوى القومي والإقليمي.

4- القضـاء علـي التفتـت المؤسسـي علـى المسـتوى المركـزي والنـاتج عـن التوسـع فـي إنشـاء العديـد مـن الهيئـات الخدميـة والاقتصـادية ممـا ادي لصـعوبة التنسـيق بـين خطـط واسـتثمارات تلك الجهات في إطارالخطة القومية العامة للتنمية.

5- تحفيز السلطة التنفيذية والأقاليم على وضع سياسات إقليمية قادرة على خلق محفزاتلنقل العمالة والسكان إلى المناطق المستهدفة لدفع عجلة التنمية وجذب السكان، زيادة القدرة المؤسسية والتنظيمية لدي اللجان العليا وهيئات التخطيط الإقليمي، تفعيل دورها على أرض الواقع ، مع تزويدها بالموارد البشرية والمالية المناسبة حتي تتمكن من وضع السياسات المعنية بجذب الاستثمارات ورووس الأموال إلى الأقاليم المختلفة.

6- ادماج البعد المكاني في كل الاستراتيجيات والسياسات والخطط القطاعية وعلى كافة المستويات الوطنية، الإقليمية، المحلية وذلك اعتماداً على المشاركة ما بين الحكومة المركزية وأجهزة الإدارة الإقليمية والمحلية من جانب، وما بين القطاع العام والخاص والمجتمع من جانب آخر.

7- تفعيل فكر اللامركزية فى تنفيذ البرامج والمشروعات التى تعدها الأقاليم التنموية ككيان ادارى بالدولة يكون مسئول بصورة اساسية على المدى المتوسط عن إعداد الخطط الاجتماعية والاقتصادية والمخططات الإقليمية المكانية وادارة تنفيذ البرامج والمشروعات الإقليمية فى ضوء المخططات القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

8-تطبيق اللامركزية على المستوى المحلي، ووضع اسس عادلة لتوزيع الاستثمارات بين كافة المحافظات بناءاً على احتياجاتها المحلية ،وتطوير النظم الإدارية والتنظيمية بصورة تتوافق مع المقتضيات العالمية التي تحتم وجودنظم إدارية لامركزية مرنة، ومواكبة التقنية الحديثة لتمكين المحليات من بناء قواعد معلوماتية محدثة بشكل مستمر، وتقديم خدمات تحقق رضا المواطنين.

9- زيادة قدرة المحليات في المناطق الأكثر فقراً على تعبئة الإمكانات الاقتصادية غير المستغلة وتكييف السياسات بشكل أفضل لاحتياجات المواطنين المحليين ، لا سيما في المناطق التي قد تكون ذات أولوية منخفضة لتدخل السياسة المركزية.

10- إعطاء دور أساسي للحكومات المحلية في إعداد الموازنات وتنفيذها من ناحية الإنفاق بما يساهم في اتخاذ الأولويات المحلية في الاعتبار. وخصوصاً الشق الاستثماري حيث يعتبر ذو أهمية كبيرة لارتباطه بالمشروعات التي تقدم خدمات للمواطنين ،مما يستدعى ضرورة العمل على تغير صورة الاستثمارات المركزية بحيث تضطلع الحكومات المحلية بدور جوهري فيها.

11- منح سلطة بعض مصادر الإيرادات للحكومات المحلية من حيث تحديد معدلها وتحصيلها وإدارتها. ومن أكثر مصادر الإيرادات ملائمة لذلك هي المتعلقة بالخدمات المقدمة محليا وفى نفس الوقت لن تضر بوضع المواطنين المحليين مثل الضرائب على الترفيه والسيارات وعلى الأراضي الزراعية والمباني.

12- تصميم نظام للتحويلات المالية الحكومية يأخذ في الاعتبار الهدف من هذا النظام. فمن الضروري العمل على تحقيق التوازن المالي الأفقي في التحويلات الحكومية وذلك بتوجيه جزء أكبر للمحافظات الأشد فقرا من أجل تقليص فجوة الفقر بين المحافظات. كما أنه من الضروري تحقيق توازن مالي رأسي من خلال الاعتماد على عدة أشكال للتحويلات المالية الحكومية وعدم الاقتصار على مجرد تمويل العجز المحلي فقط، بل يجب تخصيص جزء منها لأغراض معينة مثل توفير الخدمات للأسر الأشد فقرا.

13- بلورة برنامج عمل واضح للامركزية يتزامن معه إصلاح تشريعي خاص بقانون الإدارة المحلية والموازنة العامة للدولة بما يدعم اللا مركزية والاستقلال المالي للمحليات. ومن الضرو ري تكامل استراتيجية اللامركزية مع استراتيجية عامة للدولة تعمل على تحقيق الحوكمة الجيدة بما يرفع الكفاءة على مستوى الدولة بوجه عام وكفاءة تقديم الخدمات للمواطنين الاكثر احتياجا بوجه خاص.

14- من المناسب التدخل تشريعيا لتحديد اختصاصات كل من السلطة المركزية والهيئات المحلية المختلفة على نحو أكثر وضوحا ودقة لتجنب التداخل أو التعارض فى هذه الاختصاصات.

15- يتعين منح قدر كبير من الاستقلالية والحرية للهيئات المحلية فى فرض الضرائب المحلية لتعظيم ايراداتها المحلية وتنويعها على نحو يقلل من العجز الذي تعاني منه الموازنة المحلية.

16- من الضروري تشجيع مشاركة القطاع الخاص على تمويل المشروعات الاستثماريةالمحلية: من خلال قيامه بتمويل هذه المشروعات على نحو مستقل أو بطريقالمشاركة مع القطاع العام. وحيث إن مساهمة القطاع الخاص فى تمويل المشروعات الاستثمارية فى الأقاليم سوف يساعد فى التغلب على مشكلة نقص التمويل المحلي كما أنه سيحد من البطالة فى المحافظات ويطور من الخدمات المقدمة للمواطنين. وفى هذا السياق، فإنه يتعين على الهيئات المحلية أن تقدم كل الدعم الواجب للقطاع

الخاص وما يحتاج إليه من معلومات حول فرصالاستثمار المتاحة بالمحافظات وطبيعة الخدمات المتاحة والمساعدة الفنية المقدمة من الهيئات اللامركزية.

17- تسهيل نفاذ الهيئات المحلية إلى أسواق رأس المال ومؤسسات الائتمان من أجل الحصول علىقروض تساعدها على تمويل مشروعات البنية التحتية فى حالة الحاجة إليها للتغلب على مشكلة نقص التمويل المحلي.

18- ضرورة إعادة تقييم أساليب مساعدة ودعم السلطات المركزية للهيئات المحلية. ف من حيث إن أسلوب الدعم المطلق الذي تعتمده الدولة فى مواجهة الهيئات المحلية فى حاجة إلى التعديل ليكون أداة أكثر كفاءة فى تمويل النشاط اللامركزي. ويمكن إحلاله باسلوب الدعم المشروط ، وهو الأمر الذي من شأنه أن يسمح للسلطة المركزية برقابة طبيعة المشروعات الموجه إليها الدعم فى الأقاليم وحجم المنفعة المتوقعة منها، كما أنه سيحول دون إطلاق يد الهيئات المحلية فى الفساد المالي و الإنفاق التبذيرى.

19-أصبح من اللازم على الدولة إدخال التكنولوجيا الحديثة فى الهيئات والادارات المحلية التي يتردد عليها المواطنون لإنهاء مصالحهم المتعددة. إن استخدام التكنولوجيا فى إنهاء الخدمات المقدمة للمواطنين سيساهم فى عدم اتصالهم بموظفي الادارات المحلية إلا فى أضيق الحدود وهو ما سيقلل من الفساد المالي،واستغلال ثورة ٢٥ يناير فى تدشين نظام أكثر فعَالية للإدارة المحلية يتعين علىالمعنيين فى الدولة استغلال أجواء التفاؤل التي خلقتها ثورة ٢٥ يناير فى إصدارتشريع جديد للإدارة المحلية يتلافى سلبيات وعيوب التشريعات السابقة التي عجزتعن تحقيق أماني المواطنين والوفاء بالحد الأدنى من الخدمات المقدمة لهم. فمنالمهم بمكان أن يتضمن هذا التشريع الجديد نصوص تعكس الديمقراطية الحقيقيةمن خلال اختيار المجالس الشعبية والتنفيذية بداية من المحافظ وانتهاء برئيس (أو عمدة) القرية من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

المراجع

أولاً:المراجـــــع العربية :

1-عبد العظيم الشحرى، منال،" التحول نحو اللامركزية المالية فى الدول النامية ومتطلبات التطبيق فى مصر " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2009 .

2-الحكيم،علا،"التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في مصر"،معهد التخطيط القومي ،القاهرة ،1986.

3-عبد السميع علي، محمود،"التخطيط الاقتصادي علي المستويين الاقليمي والقومي"،الطبعة الثانية، كلية التجارة ،جامعة الزقازيق،2009.

4-علي عبدالمطلب، عبدالمطلب،" الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات وسياسة توزيع الاستثمارات في مصر"،المجلة العلمية (كلية التجارة جامعة أسيوط) – مصر،1987

5-محمدغنيم، عثمان، وماجدة أبو زنط ،" الفوارق التنموية المكانية بين خطط التنمية ونظام الأبنية والتنظيم للمدن والقرى في المملكة الأردنية الهاشمية- حالة دراسية-،"دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجّلد 37 ، العدد 2010 .

6-معهد التخطيط القومي،"الحسابات الاقليمية كمدخل للامركزيةالمالية"،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (188)،2006.

7-ـــ،"اليات تحقيق سياسة التنمية المتوازنة في مصر "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (270)،2016.

ثانياً:المراجع الاجنبية

1- Baum-Snow, Nathaniel," Urban Transport Expansions, Employment Decentralization, and the Spatial Scope of Agglomeration Economies," Brown University, NBER August, 2013.

2- Bird, R. M., R. D. Ebel, and C. I. Wallich, (Eds)," Decentralization of the Socialist State. Washington D.C.: World Bank. (2000)

3-Bonet, Jaime," Fiscal decentralization and regional income disparities: evidence from the Colombian experience",Received: 9 July 2005 / Accepted: 4 August 2005 / Published online: 12 April 2006© Springer-Verlag 2006.

4-Bartolini, David, SibylleStossberg and HansjörgBlöchliger," Fiscal Decentralisation and Regional Disparities"ECONOMICS EPARTMENT WORKING PAPERS No. 1330,2016.

5- Di Novi, Cinzia,et al," How does fiscal decentralization affect within-regional disparities in well-being? Evidence from health inequalities in Italy", University of york,2015

6-Davoodi, H. and H. Zou," Fiscal Decentralization and Economic Growth: A Cross-Country Study", ***Journal of Urban Economics*** **(43), 244 – 257, (1998)**

7- ERA DABLA-NORRIS," The Challenge of Fiscal Decentralisation in Transition Countries", International Monetary Fund, Washington, DC 20431, USA,2006.

8-Fawaiq Suwanan, Ahmad and Sulistiani," FISCAL DECENTRALIZATION AND REGIONAL DISPARITIES IN INDONESIA: A DYNAMIC PANEL DATA EVIDENCE",Journal of Indonesian Economy and Business Volume 24, Number 3, 2009, 328 – 336

9- IRAWAN, ANDI," REGIONAL INCOME DISPARITIES IN INDONESIA: MEASUREMENTS, CONVERGENCE PROCESS, AND DECENTRALIZATION" University of Illinois at Urbana-Champaign, 2014.

10- Kee, Hyung Kim," Alternative Regional Development Based on Decentralization and Innovation," Kyungpook National University, 6th Global Forum on Reinventing Government,2003

11- Lessmann, Christian," Fiscal Decentralization and Regional Disparity: A Panel Data Approach for OECD Countries",Ifo Working Paper No. 25, March 2006.

12-_____,"REGIONAL INEQUALITY AND DECENTRALIZATION – AN EMPIRICAL ANALYSIS",Institutd'Economia de Barcelona Facultatd'Economia i EmpresaUniversitat de Barcelona C/ Tinent Coronel Valenzuela, 1-11(08034) Barcelona, Spain, IEB working papers,2012.5-

13-_____," Fiscal decentralization and region disparity: Evidence from cross-section and panel data, Dresden Discussion Paper Series in Economics,No. 08/09, TechnischeUniversität Dresden, FakultätWirtschaftswissenschaften, Dresden(2009).

14- MULYONO," The Impact of Fiscal Decentralization on Regional Economic Development in Indonesia For the Periods 2005-2008," Asia Pasific University,2012.

15- Martinez-Vazquez, J. and R. M. McNab."Fiscal Decentralization and Economic Growth," *International Studies Program* Working Paper #01-1. (2001)

16- Mauricio Ramírez- Juan,et al.," Decentralization in Colombia: Searching for Social Equity in a Bumpy Economic Geography", Working paper No. 62,2014-3.

17-Matheus de Araújo, Jevuks," Fiscal decentralization and regional inequality in Brazil," *Department of Economics, Federal University of Paraíba*,2014

18- Moussé Sow and Ivohasina F. Razafimahefa," Fiscal Decentralization and the Efficiency of Public Service Delivery," IMF Working Paper,2015.

19-Oates, W," An Essay on Fiscal Federalism," *Journal of Economic Literature* (37), 1120 – 1149. (1999).

20-_____.," Federalism and Government Finance, in *Modern Public Finance*. J. Quigley and E. Smolensky, (Eds). Cambridge, MA: Harvard University Press, 126 – 151. (1994)

21-_____.," Fiscal Federalism," Harcourt Brace Jovanovich, New York. (1972)

22-Prud'homme, R," On the Dangers of Decentralization", Policy Research Working Paper 1252. World Bank, Transportation, Water and Urban Development Department, Transport Division, Washington, D.C(1994).

23- Rodríguez-Pose, Andrés," DECENTRALISATION AND LOCAL AND REGIONAL DEVELOPMENT," CAF, WORKING PAPERS,2008.

24- Suwand, Ari Warokka," Fiscal Decentralization and Special Local Autonomy: Evidence from an Emerging Market," IBIMA Publishing, Journal of Southeast Asian Research,2013

25- Teresa Garcia,Milà," Fiscal Decentralization in Spain: An Asymmetric Transition to Democracy," UniversitatPompeuFabra, Barcelona, Spain,2002.

26-Tirtosuharto, Darius,et al," Decentralization and Regional Inflation in Indonesia," Bulletin of Monetary, Economics and Banking, October 2013.

27-Zakaria, Syawal," The Impact of Fiscal Decentralization toward Regional Inequalities in Eastern Region of Indonesia", Faculty of Economics, Darussalam University, Ambon (Indonesia),2013.